المسائل المستخرجات من قوله عز وجل: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ.... ﴾(الجن: ٢٦ – ٢٨).

تأليف العلَّامة: مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير اليماني (ت: ٨٤٠هـ) دراسة وتحقيقاً

د. جمال مُحَمَّد أحمد هاجر

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك، كلية التربية والعلوم برداع، جامعة البيضاء.

د. مراد أحمد سنان المحمدي

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد، كلية التربية والعلوم برداع، جامعة البيضاء.

Issues extracted from the verse "The All-Knower of the Unseen, and He reveals to none His Unseen..." (Aljinn: 26-28, by Mohammed ben Ibrahim Alwazir Alyamani (d. 840_{AH}): study and investigation

Dr. Jamal Mohammed Ahmad Hajar

Associate Professor of Interpretation and Qur'anic Sciences, Faculty of Education and Science, Rada'a, University of Al-Bayda.

Dr. Murad Ahmed Sinan Al-Mohammadi

Assistant Professor of Interpretation and Quranic Sciences, College of Education and Science, Rada'a, University of Al-Bayda.

ملخص البحث:

يقدم هذا البحث دراسة وتحقيق نص تراثي لم يسبق نشره، وهي رسالة بعنوان: (**المسائل المستخرجات من قوله عز وجل:** ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ.... ﴾ (الجن:٢٦-٢٨). لِعَلَمٍ من أعلام علماء اليمن المجتهدين، وهو العلامة مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير، (ت:٨٤٠هـ)، استخرج فيها مسائل نفيسة من آيات كريمة، تدل على سعة علمه، ورسوخ قدمه، وقوة عارضته، ثم تعرض للرد على العلامة الزمخشري وما قاله في تفسيره من إنكار كرامات الأولياء والصالحين، ردا علميا أصيلاً، وقد جعلنا هذا البحث في قسمين، القسم الأول: الدراسة، وجعلناه في مبحثين، الأول منهما: يتضمن دراسة عن حياة المؤلف الشخصية والعلمية، وأما المبحث الثاني: فيتضمن دراسة عن الرسالة المخطوطة، وأما القسم الثاني:

Abstract:

This article aims to study and investigate a cultural text that has not been tackled before, namely a Qur'anic verse "The All-Knower of the Unseen, and He reveals to none His Unseen" by the Yemeni intellectual Mohammed ben Ibrahim Alwazir (D 840_{AH}). He extracts several precious issues, indicating his vast knowledge and keen familiarity. He also replied to Zamkhshari who denied the knowledgeability of good and righteous people, a scientific reply. The study is divided into two parts, the first of which contains two sections. The first section deals with the author's personal and scientific life, and the second tackles the manuscript. The second part contains the investigated text. The study employs the scientific approach to investigating the manuscript texts, aiming to present the manuscript as intended by the author or in a similar

فيتضمن النَّصُ المحققُ.

وقد سلكنا في هذه البحث المنهج العلمي المعتبر في تحقيق النصوص المخطوطة؛ سعياً لإخراج الرسالة بالصورة التي أرادها المؤلف، أو قريبًا منها.

الكلمات المفتاحية: الجن، الكرامات، الأولياء، ابن الوزير، اليماني.

manner to his.

Keywords: Jinn, knowledge abilities, righteous people, Ibn Alwazir, Alyamani

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين، وبعد:

فإن علم التفسير من أشرف العلوم وأجلها؛ لارتباطه بكتاب الله تعالى، لأجل ذلك انبرى ثلة من أهل العلم في كل مصرٍ، وعلى تتابع كل عصر بالعناية بالقرآن تلاوَة، وتفسيرًا، وتدبرًا، واستنباطًا؛ سعيًا منهم لاستخراج أحكامه، والكشف عن مكنون أسراره، وكان من هؤلاء العلماء، العلامة مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير، أحد أعلام علماء اليمن الأفذاذ الراسخين، الذي ألف هذه الرسالة في استخراج مسائل علمية قيمة من قوله عز وجل: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ.... ﴾ (الجن: ٢٦ – ٢٨)، وقد يسر الله لنا الحصول على ثلاث مصورات لنسخ مخطوطة من الرسالة، فأردنا تحقيقها وإخراجها لينتفع بها أهل العلم وطلابه، سائلين المولى جل وعلا التوفيق والسداد، والعون وسلوك سبيل الرشاد.

مشكلة البحث:

-ما مدى صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه؟

-كيف يمكن إخراج المخطوط على ما أراده وكتبه مؤلفه؟

-في كيفية خدمة نص الكتاب بشرح غوامضه وعزو معلوماته، وتخريج أحاديثه؟

أهمية الرسالة، وأسباب اختيارها:

لعل من الأمور التي تظهر من خلالها أهمية الرسالة، ومن ثم اختيار تحقيقها، أمران، هما:

١ -مكانة مؤلف الرسالة، فهو إمام علَّامةٌ محققٌ مشاركٌ في جملة من العلوم والمعارف، ومنها علم التفسير، عرف معاصروه مكانته، وشهد له أهل العلم ممن جاءوا بعده بالفضل، والرسوخ في العلم، وإجادة التصنيف.

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

للحكم عما عُرِفَ من غير معترف انتهاض ذلك الدليل عليه بعدَ معرفته للحكم نفسه وللدليل، ولكيفية الدلالة، وانتفاء المعارض، وشروط الاستدلال في العقليات والسمعيات"(١٢).

وكان – رحمه الله تعالى– متبحراً "في علم الرواية، ومعرفة الرجال وأحوالهم في النقد، والاعتدال والوفيات والأنساب والشيوخ، والتعمق في علم الأصول والعربية، والتوغل في معرفة الكتاب العزيز، والاطلاع السديد على تفسيره، وكلام المفسرين"(١٣).

ولشدة عنايته بعلوم الحديث أصبح فريد عصره في اليمن، قال شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد الأزرقي: " لم يبلغ أحدٌ في زماننا هذا من الاجتهاد ما بلغ إليه السيد مُحَمَّد بن إبراهيم، وقد أحسنَّا كل شيء إلا ما بلغ إليه فلم نقدر عليه؛ لتمكنه من معرفة الحديث ورجاله، وتبحره في السمعيات"(١٤).

ولم يكن – رحمه الله – متبحراً في علوم النقل فقط، بل كان له قصب السبق في علوم العقل، قال الشوكاني: "وتبحره في جميع العلوم العقلية والنقلية على حدٍ يقصر عنه الوصف"(١٥).

ثناء أهل العلم عليه.

بلغ العلامة ابن الوزير مقاماً مرموقاً؛ فكان من أفراد الزمان علمًا وعملًا، فقد كان– رحمه الله– مناراً يقتدى به، ونوراً يضيء للمسترشدين الطريق، وكتبه خير شاهد على ذلك، وللعلماء والمؤرخين كلمات متناثرةٌ في الإشادة به، والثناء عليه والاعتراف بفضله، وعظيم منزلته، فمن ذلك:

قول أحمد بن عبد الله الوزير: "الذي شهد له بذلك جميع أهل الزمان من الأقارب والأباعد، والمخالف له في الاعتقاد والمساعد"(١٦).

قال عنه شيخه علي بن مُحَمَّد ابن أبي القاسم: "هو أذكى الناس قلباً، وأزكاهم لباً، كأن فؤاده جذوة نارٍ تتوقد ذكاء، وغيره أكبر منه سناً ومثله وأصغر من علماء زماننا"(١٧).

وأما الإمام الشوكاني– فقد وصفه في كتابه (البدر الطالع) بما لم يصف به أحداً ممن ترجم لهم في كتابه، فقال بعد ترجمته له: "وبالجملة فصاحب الترجمة ممن يقصر القلم عن التعريف بحاله، وكيف يمكن شرح حال من يزاحم أئمة المذاهب الأربعة فمن بعدهم من الأئمة المجتهدين في اجتهاداتهم، ويضايق أئمة الأشعرية والمعتزلة في مقالاتهم، ويتكلم في الحديث بكلام أئمته المعتبرين مع إحاطته بحفظ غالب المتون، ومعرفة رجال الأسانيد شخصاً وحالاً وزماناً ومكاناً، وتبحره في جميع العلوم العقلية والنقلية على حد يقصر عنه الوصف"(١٨).

وقال عنه الشوكاني أيضاً: "والحاصِل أَنه رجل عرفه الأكابر، وَجَهِلَه الأصاغرُ، وَلَيْسَ ذَلِك مُخْتَصًّا بعصره، بل هُوَ كائن فِيمَا بعده من العصور إِلَى عصرنا هَذَا، وَلَو قلت: إن اليمن لم تُنجب مثله، لم أُبْعِدْ عَن الصَّوَاب"(١٩).

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المبحث الثاني: دراسة عن الرسالة، وفيه:

أولاً: توثيق اسم الرسالة ونسبتها إلى مؤلفها.

أما عن قضية ثبوت نسبة الرسالة للعلامة مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير فهي من القضايا المتفق عليها، فلم يحصل شك، أو لبس يحتاج معه إلى بحث واستدلال في نسبة هذه الرسالة للعلامة ابن الوزير، فجمهور من ترجم له يذكرونها ضمن مصنفاته، منهم: عبد الله الحبشي في كتابه مصادر الفكر الإسلامي في اليمن[٣٤]، وعبد السلام الوجيه في كتابه أعلام المؤلفين الزيدية[٣٥]، وعلي العمران محقق كتاب (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير)[٣٦]، وجمال مُحَمَّد هاجر محقق كتاب (ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، لابن الوزير)[٣٧]، وغيرهم.

ثانياً: المنهج المتبع في التحقيق:

١ – كتابة الآيات القرآنية الكريمة على وفق رسم المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم، وخرجتها داخل المتن، ووضعت ذلك بين قوسين هكذا: (اسم السورة: رقم الآية).

٢ –كان أول ما قمت به أن نسخت المخطوط معتمداً على نسخة الأصل، ثم قابلتها بالنسخ الأخرى، مع بيان الفروق في الحاشية.

٣ –اعتماد منهج النسخة الصواب في المتن وليس النسخة الأم، بإثبات ما هو الصواب في المتن عند المقارنة بين النسخ، وأما الفروق ففي الحاشية.

٤ –وضع الكلمة أو الجملة الساقطة إذا سقطت في بعض النُّسخ بين معكوفتين [ ]، والإشارة إلى النسخ التي كان السقوط منها في الحاشية، وكذلك الزيادة.

٥ –الالتزام في كتابة الكلمات بالرسم الإملائي الحديث، وإن خالف المخطوط، مع وضع علامات الترقيم المناسبة.

٦ –اعتماد طريقة التحشية في خدمة الكتاب، وذلك: بتخريج الأحاديث النبوية وإرجاعها إلى مظانها الأصلية، والآثار، وبيان الكلمات الغريبة، وتوضيح الجمل التي تحتاج توضيحا، والتعريف لما ورد في الرسالة من الأعلام، والتعليق على بعض المسائل بقدر الحاجة إن لزم الأمر ذلك.

٧ –الإشارة إلى بداية كل صفحة من صفحات المخطوط الأصل؛ فأشرت في صلب الرسالة إلى بداية كل صفحة من النسخة الخطية الأصل؛ نحو: [١]، [٢]، [٣]، وقد فضلت اعتماد ترقيم الصفحات على ترقيم اللوحات؛ ذلك لأنه يسهل على قارئ الرسالة الرجوع إليها.

٨ –لما كان المؤلف ينقل أقوال بعض العلماء من المفسرين وغيرهم، فقد رجعت إليها، وأحلت القارئ عليها، بقدر الاستطاعة.

المطلب الثالث: وصف النسخ الخطية.

عدد النسخ الخطية:

لقد منَّ الله علينا، ووفقنا إلى تحقيق هذه الرسالة، وإقامة نصّها على ثلاث مصورات لنسخ خطية للرسالة.

وصف مصورات النسخ الخطية، ويتضمن:

وصف النسخة الأصل، ورمزت لها(أ) وسبب اختيارها.

عنوان الرسالة: قوله عز وجل: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدًا ٢٧ لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيۡهِمۡ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا ٢٨ ﴾ (الجن: ٢٦ – ٢٨).

مؤلف الرسالة: الحافظ مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير.

أول الرسالة: بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، وبه نستعين، وصلى الله على مُحَمَّد وآله وسلم، **قوله عز وجل:** ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدًا ٢٧ لِّيَعۡلَمَ أَن قَدۡ أَبۡلَغُواْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمۡ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيۡهِمۡ وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدَۢا ٢٨ ﴾ (الجن: ٢٦ – ٢٨). فيها مسائل، المسألة الأولى.....

آخر الرسالة: بل الكرامات تؤيدها وتشهد بتصديق الأنبياء –عليهم السلام– والتمحل لتأويل جميع هذه الأدلة من اللجاج، نعوذ بالله منه، تم ذلك بحمد الله ومنّه وحسن توفيقه وعونه، فله الحمد كثيراً.

نوع الخط: نسخي جيد.

عدد الصفحات: ٥ صفحات.

عدد الأسطر في الصفحة: (٣٠) سطراً.

عدد الكلمات في السطر: (١٧–١٩) كلمة تقريباً.

الناسخ: الفقيه عبد الله بن أحمد الضمدي.

تاريخ الانتهاء النسخ: يوم الأحد، ثاني عشر شهر رمضان من شهور سنة ١٠٣٤ من الهجرة النبوية.

الحصول على المخطوط: مكتبة العلامة مُحَمَّد بن مُحَمَّد الكبسي، وهي ضمن مجموع من مصنفات العلامة مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير.

سبب اختيار النسخة (أ) أصلاً:

اختيار هذه النسخة أصلاً يكمن في أسباب عديدة، من أهمها:

١ –تعتبر هذه النسخة أقدم النسخ الثلاث التي بين أيدينا ؛ إذ إنها كتبت سنة ١٠٣٤هـ .

٢ –لا يوجد في هذه النسخة سقط أو بياض، إلا نزرٌ قليل.

٣ –لأن خط ناسخها جيدٌ.

٤ –لأن هذه النسخة عليها بعض المقارنات على النسخة الأم .

لهذه الأسباب رأيت أن أجعلها النسخة الأصل.

وصف مصورة نسخة المخطوطة (ب).

عنوان الرسالة: المسائل المستخرجات من قوله عز وجل: (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا...إلى قوله :(إلا من ارتضى من رسول).

مؤلف الرسالة: مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير.

أول الرسالة: بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، وبه نستعين، وكفى به وكيلا، قوله عز وجل: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾ ﴾ (الجن: ٢٦ – ٢٨). فيها مسائل المسألة الأولى.

آخر الرسالة: وجد فيها سقط عند تصويرها بمقدار نصف صفحة.

نوع الخط: نسخي معتاد.

عدد الصفحات: ١٥.

عدد الأسطر في الصفحة: (١٦) سطراً.

عدد الكلمات في السطر: (٩-١٢) كلمة تقريباً.

الناسخ: غير معروف.

تاريخ الانتهاء من النسخ: غير معروف.

الحصول على المخطوط: من الانترنت.

وصف نسخة المخطوطة (ج) .

عنوان الرسالة: المسائل المستخرجات من قوله عز وجل: (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدًا... وأحصى كل شيء عدداً).

مؤلف الرسالة: العلامة مُحَمَّد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى.

أول الرسالة: بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ، وبه نستعين، وصلى الله على مُحَمَّد وآله، قوله عز وجل: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾ ﴾ (الجن: ٢٦ – ٢٨). فيها مسائل المسألة الأولى.

آخر الرسالة: بل الكرامات تؤيدها وتشهد بتصديق الأنبياء –عليهم السلام– والتمحل لتأويل جميع هذه الأدلة من اللجاج، نعوذ بالله منه، تم ذلك بحمد الله ومنَّه، وحسن توفيقه وعونه، فله الحمد كثيراً.

نوع الخط: نسخي ضعيف.

عدد الصفحات: ٤ صفحات.

عدد الأسطر في الصفحة: (٥٢) سطراً في الصفحة الكاملة.

عدد الكلمات في السطر: (١٩-٢٣) كلمة تقريباً.

الناسخ: أحمد بن مُحَمَّد.

تاريخ الانتهاء من النسخ: غير معروف.

الحصول على المخطوط: ضمن مجموع من مؤلفات ابن الوزير في مكتبة الإمام زيد بن علي.

نماذج مصورة من المخطوطات:

صورة الصفحة الأولى من المخطوط الأصل

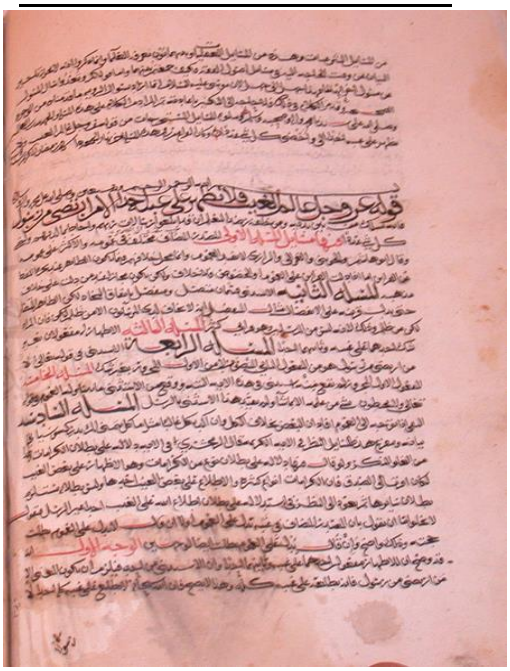

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة الأصل:

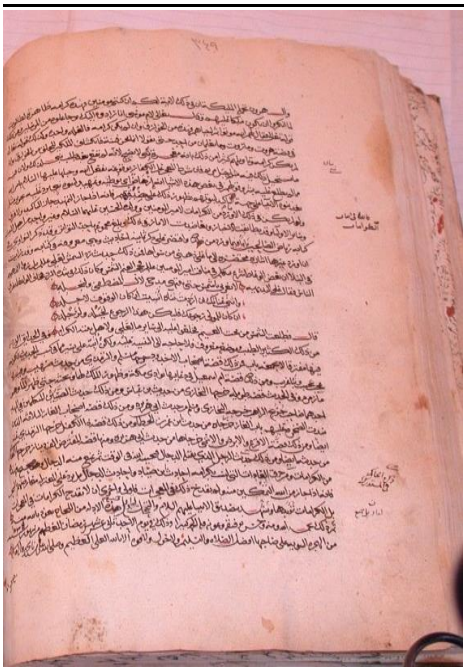

صورة الصفحة الأولى من المخطوط (ب):

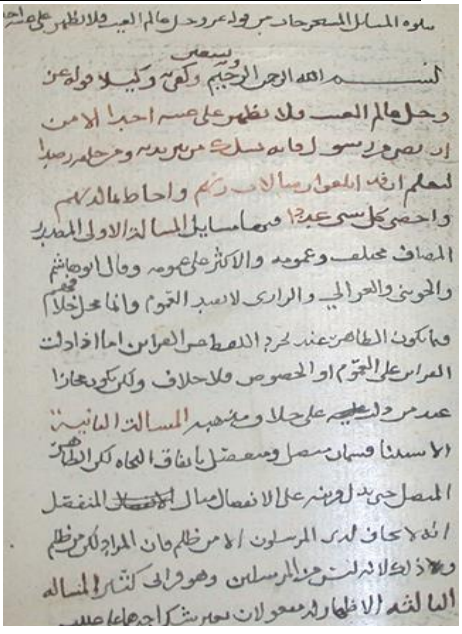

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط (ب):

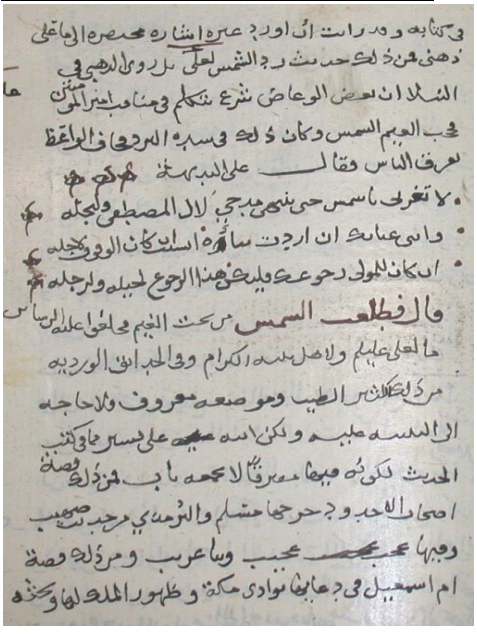

صورة الصفحة الأولى من المخطوط (ج)

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط (ج):

[القسم الثاني: النص المحقق]

[١]بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ، وبه نستعين، [وكفى به وكيلاً] [٣٨]،[وصلى الله على مُحَمَّد وآله [وسلم] [٣٩]] [٤٠].

قوله عز وجل: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾ ﴾ (الجن: ٢٦ - ٢٨).

فيها مسائل:

المسألة الأولى: المصدر المضاف مختلف [في عمومه][٤١]، والأكثر على عمومه، وقال أبو هاشم[٤٢]، والجويني[٤٣] والغزالي[٤٤] والرازي[٤٥] لا يفيد العموم[٤٦]، وإنما محلُّ خلافهم فيما يكون الظاهر عند تجريد اللفظ عن القرائن.

أما إذا دلت القرائن[٤٧] على العموم أو الخصوص فلا خلاف، ولكن يكون مجازاً[٤٨] عند من دلّت على خلاف مذهبه.

المسألة الثانية: الاستثناء قسمان[٤٩]: متصل[٥٠]، ومنفصل[٥١] باتفاق النحاة[٥٢]، لكن الظاهر المتصل حتى تدل قرينة على الانفصال، مثال المنفصل: ﴿ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ﴾ (النمل: ١٠ – ١١). فإن المراد: لكن من ظلم[٥٣]؛ وذلك لأنه ليس من المرسلين[٥٤]، وهو قُرْآنِيٌّ كثير.

المسألة الثالثة: الإظهار له مفعولان بغير شك، أحدهما: (**عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ**)، وثانيهما: (**أَحَدًا**).

المسألة الرابعة: الاستثناء في قوله [تعالى][٥٥]: ﴿**إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ**﴾، هو من المفعول الثاني المنصوب، لا من الأول المجرور بغير شك.

المسألة الخامسة: المفعول الأول المجرور، لم يقع منه استثناء في هذه الآية البتة، ووقع من الاستثناء ما يتناوله العموم في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾(البقرة: ٢٥٥). ولم يقيَّد هذا الاستثناء بالرسل.

المسألة السادسة: النفي إذا توجّه إلى العموم أفاد أن البعض بخلاف الكل[٥٦]، وإن أُكِدَ بكل غالباً، مثل: (ما كُلُّ ما يَتَمَنّى[٥٧] المرءُ يُدرِكُهُ)[٥٨]، وسيأتي بيانه.

[وتتفرع هذه المسائل[على][٥٩] النظر في الآية][٦٠] الكريمة، قال الزمخشري[٦١]: في الآية دلالة على بطلان الكرامات[٦٢] [٦٣]، وهذا من الغلو[٦٤] المنكر[٦٥]، ولو قال فيها: دلالة على بطلان [نوع من][٦٦] الكرامات، وهو الإظهار على بعض الغيب لكان أقرب إلى الصدق؛ فإن الكرامات أنواع كثيرة[٦٧]، والاطلاع على بعض الغيب أحدها، وليس بطلانه يستلزم بطلان سائرها، ثم يعود إلى النظر في استدلاله على بطلان إطلاع الله –تعالى– على الغيب أحدًا غير الرسل.

فنقول: لا يخلو إما أن نقول بأن المصدر المضاف في غيبه يدل عن العموم أو لا: إن قال: لا تدل على العموم بطلت حجته، وذلك واضح، وإن قال: يدل على العموم بطلت –أيضًا– لوجهين:

[الوجه][٦٨] **الأول:** أنه قد وضح أن للإظهار مفعولين، أحدهما: (**على غيبه**)، وثانيهما: (**أحدًا**) أو[٦٩] أن الاستثناء (**من أحد**) فيلزم أن يكون المعنى: إلا من ارتضى من رسول، فإنه يطلعه على غيبه كله، وهذا لا يصح؛ فإن الله –سبحانه[٧٠]– لا يطلع على غيبه كله أحدًا، لا[٢] رسولا ولا غيره.

وإنما قلنا: إن ذلك لازم؛ لأنه قال: بأن غيبه يفيد العموم، ولم يقع الاستثناء منه، كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾(البقرة: ٢٥٥)، بل هو باق على عمومه، ثم استثني عند الزمخشري من المنفي اطلاعهم عليه الرسل دون غيرهم، فهو باق على عمومه، بعد الاستثناء وقبله؛ لقوله تعالى –في يونس–: ﴿ وَيَقُولُونَ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَقُلْ إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّي مَعَكُم

مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الجن: ٢٧)، أي: حفظه[يحفظونه][٧٧] من وساوس الشيطان[٧٨]، حتى يُبَلغَ ما أُوحِيَ إليه، ليبلغوا رسالات ربهم محروسة من الزيادة والنقصان، فهذا لا يناسب الاستثناء المتصل المتعلق بعلم[٧٩] الغيب؛ لأن هذا كلام في العصمة في التبليغ، وإنما هذا كالتفسير للأمر المستثنى، ولو كان كما ذكرنا لكان يناسبُ أن يكون تمام الآية: **(إلا من ارتضى من رسول فإنه يطلعه على ما يشاء)** أو ما يعطي معناه أو ما يقاربه[٨٠]، سلمنا أن هذا غير ظاهر، فإنه محتمل مانع من القطع بتعين ما قاله، وبهذا[٨١] تبطل حجته ولا سيما على مذهب إمامه أبي حنيفة[٨٢] -رحمه الله- وأصحابه؛

فإن مذهبهم أن الاستثناء من النفي ليس بإثبات[٨٣]، فكيف يقطع ببطلان هذا المذهب، وهو القائل: وَتَّدَ اللهُ الأرضَ بالأعلامِ المُنيفة، كما أَطَّدَ الملة بعلومِ أبي حنيفة[٨٤].

ومن كلامه فيهم: الأئمة الجِلَّةُ الحنفيّة أزِمَّةُ[٨٥]الملةِ الحنيفية[٨٦].

الوجه الثاني: أن النفي إذا توجه إلى العموم لم يتناول الأفراد؛ فإن كان مؤكدًا بكل غالبًا، وذلك بخلاف الإثبات؛ فإنه إذا توجه إلى العموم تناول الأفراد، وذلك واضح في عُرف أهل اللغة العربية[٨٧]، فإنك إذا قلت: جاء القوم كلُهم توجه إلى الأفراد، وإذا قلت: ما جاءوا كلهم توجّه إلى العموم، وجاز أن يجيء بعضهم، ومما جاء على هذا:

ما[كلُ][٨٨] ما يتمنى المرء يدركه [تجري الرياح بما لا تشتهي السفن][٨٩][٩٠]،

وكذا قول القائل: لم آخذ كل الدراهم، أو كل الدراهم لم آخذ[٩١].

قال عبد القاهر[٩٢]: يتوجه النفي في جميع ذلك إلى الشمول خاصة، ويفيد ثبوت المنفي خاصة لبعض أو تعلقه به.

ذكر عنه في التلخيص[٩٣] معنى ذلك.

وإذا أكدت المبتدأ بكل ثم أخبرت عنه بالمنفي عمَّ النفي، مثل: كل مالي حلال[٩٤]، ومنه قول أبي النجم[٩٥]: قدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنعِ[٩٦].

برفع كل[٩٧]، ولو جعله مفعولا لأصنع، ونصبه لأفاد أنه فعل بعضه لا كله[٩٨]، فإذا ثبت ذلك فالآية مما لا يعم بدليل أنك لو أكدتها بكل يتبين معنى الخصوص لا معنى العموم، كما لو قلت: إن الله لا يطلع على غيبه كله أحداً، ولهذا إذا أريد عموم النفي صُرِحَ فيه بنفي الفرد، كما لو قال: ولا يظهر على شيء من غيبه أحداً، وكما قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ [وَسِعَ كُرْسِيُّهُ][٩٩]﴾(البقرة: ٢٥٥)، ولو قال: بعلمه، ما احتاج إلى استثناء مع أنَّ ما ذكرناه يترجح بالقواطع الذي[١٠٠] يتعذر تأويلها إلا بتعسف، مثل: قوله تعالى لأم موسى فيما أوحى إليها: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٧﴾ (القصص: ٧)، ويترجح –أيضاً– بالظواهر، مثل قوله [سبحانه][١٠١] [وتعالى][١٠٢]: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ [وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ][١٠٣]﴾، فإنه ظاهر في الأنبياء وغيرهم من الأولياء، فلا يقطع ببطلان هذا الظاهر إلا بنص أو بظاهر أظهر منه وأخص، وهذا[٣] ليس كذلك لما في غيبه من احتمال الخصوص، ولما في الاستثناء من احتمال الانقطاع، والله سبحانه أعلم.

ولما تقدم من أن[١٠٤] الاستثناء الواقع في آية الكرسي هو يختص[١٠٥] بالمفعول الأول الذي هو من غيبة[١٠٦]، فيخصصه فكأن هذه الآية الكريمة خُصصت[١٠٧] بآيتين، متصلة، وهي: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾، ومنفصلة، وهي: ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾، فلا يلغى أحد المخصصين دون الآخر؛ لأن مخصصات القرآن مقبولة وإن انفصلت إجماعاً، وذلك كقوله تعالى في: ﴿يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ (البقرة: ٢٥٤)، فإنه نفى الخلة والشفاعة نفيًا عاماً في هذه الآية؛ لأنه نكرة في سياق النفي، فأفاد العموم، ومثل كلمة التوحيد وغيرها[١٠٨].

وقد خص بمخصصات منفصلة، مثل[١٠٩] قوله تعالى: ﴿ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ۝٦٧﴾ (الزخرف: ٦٧)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ (الأنبياء: ٢٨)، وقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ [يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ][١١٠]﴾(البقرة: ٢٥٥)، ونحو ذلك.

والقرآن [منزل][١١١] منزلة آية واحدة، من أوله إلى آخره، يجب حمل بعضه على بعض[١١٢]، فكأن الله –سبحانه– قال: ﴿ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ ﴾ (الجن: ٢٦ – ٢٧)، وما شاء، فإنا إن لم نقدر هذا في هذه الآية فلا بد أن نقدر ما هو أكثر منه في آية الكرسي متى اعتقدنا بصحة[١١٣] ما قال الزمخشري، فنقول: إن معناها ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء من غير الغيب إلا في حق الرسل فيقدر الاستثناء مرتين هنا؛ لأنا إن قدرنا: ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء في حق الرسل فقط، قصرنا العلم المطلق عليهم، وليس المقصور عليهم إلا علم بعض الغيب دون علم العقليات، ونحوها.

وإن قدَّرنا ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء من غير الغيب دلَّ على أن الغيب لا يظهر عليه ولا على شيء منه مرسل ولا غيره.

فلم يكن بُدّ من الاستثناء مرتين في المعنى، فإذا جاز للزمخشري أن يُقدر في آية الكرسي استثناء مرتين كلاهما مضمر فكيف يمنعنا من تقدير استثناء مرة واحدة مضمرة في آية: **(قل أوحي)** مع أنه مضطر إلى إضمار في آية **(قل أوحي)** دلَّ عليه دليل منفصل، وذلك أن ظاهرها [هذا][١١٤] على كلامه يقتضي أن الله يُظهر رسله على غيبه كله، ولا بدّ من تأويل ذلك ببعض غيبه، فيقدر: إلا من ارتضى من رسول؛ فإنه يظهره على غيبه، ولم يدل [على][١١٥] هذا دليل لفظي متصل فجمع بين إضمارات ثلاثة، إضمار في هذه الآية بدليل منفصل، واضمار في آية الكرسي بدليل منفصل، ولم نحتج نحن إلا إلى إضمار واحد في هذه الآية، وهو ما وقع من الاستثناء في آية الكرسي، ولاشك أن الإضمار[١١٦] على خلاف الأصل ولا نقدره إلا ضرورة، وما قلَّ منه أولى مما كَثُرَ[١١٧]، والله سبحانه أعلم.

لا يقال: إن آية الكرسي في علمه، وهذه في غيبه، والعلم أعمُّ من الغيبِ.

فالجواب من وجهين: **الوجه الأول**: أن علم الله –تعالى– المذكور في آية الكرسي– وإن كان عامًا في لفظه فإنه كالنص في علم الغيب؛ لأن علم الغيب هو السبب في ذكره، والعموم إذا ورد على سبب دخل ذلك السبب قطعاً عند جميع أهل العلم، وبيان أنَّه السبب إن أول الآية وسياقها فيه، قال الله سبحانه: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، وهذا من الغيب، ثم أَكَّدَ اختصاصه بالعلم بأنهم ممنوعون عنه، فيمتنع أن يكون ما بين أيديهم وما خلفهم غير مراد بقوله: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ﴾، بل يجب أن يكون مراداً إما[١١٨] على انفراده بقرينة سبق الكلام فيه، وللاختلاف في عموم المصدر المضاف سيما عند تقدم معهود، وإلا مع غيره على القول بعموم المصدر المضاف، ومراعاة عمومه، وأما القول بخروج علم الغيب منه مع تقدم ذكره أول الآية فممتنع لا سيما والعلم المضاف

إلى الله –تعالى– المختص به عند الإضافة لا يجوز أن يكون هو عالم[١١٩] الشهادة دون الغيب، بل الذي يختص الله –تعالى– بإضافته إليه إن لم يكن هو الغيب وحده كان عاماً للغيب والشهادة، فأما تخصيص الله –تعالى– بعلم الشهادة فقبيح موهم لمذهب الطائفة المخذولة[١٢٠]، وذلك لأن الله –تعالى– قد أشرك المخلوقين في علم الشهادة فلم يحسن قصره عليه كما حسن قصره على علم الغيب [٤] في قوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦﴾ (الجن: ٢٦). وذلك لأنه قصرٌ له عليه دون سائر المخلوقين؛ فإنهم لا يعلمونه لا دون علم الشهادة، بخلاف قصره على علم الشهادة فلا وجه له، فكيف يصح إخراج علم الغيب من قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ﴾.

الوجه الثاني: سلّمنا تسليمَ جدلٍ أنه يمكن إخراجه وعدم إرادته، لكن الظاهر دخوله عند من يقول بالعموم في المصدر المضاف، وهو علمه، فإذا كان الظاهر دخوله، وقد وقع استثناء منهم غير معين [توجه][١٢١] تجوزه[١٢٢] على كل فرد من أفراد العموم، ولا شك أن علم الغيب من علم الله –تعالى– فقد استثنى الله –تعالى– من علمه الذي منه الغيب ما شاء استثناءً ظاهراً غير منصوص، ثم استثنى من علم الغيب الرسل استثناء ظاهرًا –أيضًا– غير منصوص، وإنما قلنا بظهوره؛ لاحتمال أن يكون استثناءً منقطعًا كما مرَّ فلم يكن أحد الاستثنائين مانعاً من الآخر، كما أنه لمَّا استثنى الذين آمنوا من قوله:﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ٢﴾ (العصر: ٢)، لم يمتنع استثناء من لم يبلغ التكليف من النوع المسمى بالإنسان فدلَّ على أن الاستثناء في الآية لا يمنع استثناءً آخر، فالاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ (الجن: ٢٧)، على تسليم أنه متصل لا يمنع أن يتعلق به الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ بل يصح كل واحد منهما كما لو جمعهما في آية واحدة، كما إذا قلنا بأنه منقطع جاز تعلق الاستثناء في آية الكرسي به أيضًا؛ لأن هذه في غيبه كله، وتلك فيما شاء مطلقاً، فلم يمنع من[١٢٣] هذه إظهاره لبعض غيبه؛ لأنه ليس هو منصوصها ولا مفهومها، ومفهوم آية الكرسي جوازه، فلم تعارض مفهوم آية الكرسي شيء من هذه الآية الكريمة، وإنما كان يلزم توهم تخصيص آية الكرسي بهذه الآية لو قال في هذه [الآية][١٢٤]: (عالم الغيب فلا يظهر على شيء من غيبه أحداً)، كما قال في تلك: (ولا يحيطون بشيء من علمه)، أما إذا كانت هذه في منع غيره من علم غيبه كله، وتلك في تعليم غيره ما شاء من علمه لم تتعارضا، وجاز أن يظهر بعض خلقه على شيء يسير من غيبه، أو يكون مع ذلك ما أظهر على غيبه أحداً، وإذا لم تتعارضا لم يختص[١٢٥] أحدهما بالأخرى، والله سبحانه أعلم.

وأما قوله[١٢٦]: إن في هذه الآية الشريفة دلالةً على بطلانِ الكرامات على العموم[١٢٧].

فمما لا يخفى ركَّته على من لم يُمارس شيئًا من العلم، ولا يتدرب في فن البرهان[١٢٨]، وليس رفع أحد أنواع الجنس[١٢٩] يستلزم رفع الجنس كله في عقل ولا سمع، ولا ذلك مما يشتبه على مميز؛ كونه ليس من الأدلة القاطعة، بل ولا من الأمارات الظنية، بل ولا من الشبه الوهمية.

ولو كان حكم النوع يلزم الجنس كله لتضادت أحكام الأجناس؛ لتضاد أحكام الأنواع، ألا ترى أن الشيء جنس به تدخل تحته الكفر والإيمان، والحلال والحرام، ثم الحيوان جنس يدخل تحته الملائكة، والشياطين، والجن، والإنس، والمسلم، والكافر، والنبي، والولي، والأنعام، وصيد البر والبحر، والكلاب والحيات والخنازير، وكذلك سائر الأجناس والأنواع فكيف يمضي على العلَّامة[١٣٠] ترجيح مثل هذا الذي يستحي من ذكره على[٧/ب] صوادع القرآن ومتواترات كرامات أمير المؤمنين علي –عليه السلام– وسائر الأئمة الأطهار؟

فأما نصوص القرآن العظيم ففي قصة مريم–عليها السلام– وفي قصة أهل الكهف، وفي قصة الذي مرَّ على قرية، وهي خاوية على عروشها فأماته الله مائة عام ثم بعثه[١٣١]، ولم يصح القول بأنه نبي[١٣٢]، وكيف يصح ذلك مع قوله: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ [بَعْدَ مَوْتِهَا][١٣٣]﴾ (البقرة: ٢٥٩)، وقال الله لبني إسرائيل: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَٰكُم مِّنۢ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾ (البقرة: ٥٦ – ٥٧)، وقوله: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ ﴾ (البقرة: ٦٣)، [وقوله][١٣٤]: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا [كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ وَيُرِيكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ][١٣٥] ﴾(البقرة: ٧٣)، فهذه الآيات العظيمة فعلها الله سبحانه[١٣٦] لبني إسرائيل كما قال: لعلكم[١٣٧] تعقلون، وليست معجزة لموسى –عليه السلام– لأن شرط المعجز أن يكون عقيب دعوى النبوة[١٣٨]، وطلب النبي–ﷺ– للتصديق من الله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ .[وَبَقِيَّةٌ مِّمَّا تَرَكَ ءَالُ مُوسَىٰ][١٣٩] [٥].....إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٤٨﴾ ﴾ (البقرة: ٢٤٨)، فهذه كرامة ظاهرة لطالوت[١٤٠]؛ لمَّا أنكروا أن يكون ملكاً عليهم[١٤١].

وقال تعالى لأم موسى: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٧﴾ ﴾ (القصص: ٧)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ ﴾ (البقرة: ٢٤٣)، فهذه من الخوارق، وإن لم تكن كرامة، فالعلة واحدة، وكذا قوله تعالى في قصة هاروت وماروت: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ ﴾(البقرة: ١٠٢)، فانكشاف الملكين للخلق من الخوارق، وإن لم تكن كرامة، وتأويلهم كثيرًا من ذلك بأنه معجزة شيء لا يصح؛ لأنه لم يقع بعد طلب نبي لذلك؛ ولأن فيه ما يستحيل ذلك فيه، مثل: حِبَل مريم؛

فإن شرط المعجز علم الكفار بوقوعه بفعل الله، وحِبَلها -عليها السلام- بأمر الله [تعالى][١٤٢] مما لم يطلع عليه بشر.

وقولهم في بعض هذه الأشياء: إنه إرهاص، أي: توطئة وتمهيد لنبوة نبي[١٤٣]. يرد عليه تجويز مثله بعد نبوة الأنبياء على جهة التأكيد لنبوتهم لظهور ذلك على صدقهم[١٤٤]؛ فإنه إذا جاز التمهيد جاز التأكيد، ولا فرق، ولو لم يكن في ذلك إلا ما ورد من الكرامات لأمير المؤمنين وولده الحسين عليهما السلام، وغير واحد من أهل البيت وسائر الأولياء، وقد تطابقت الأخبار وتعاضدت الآثار في ذلك، وبلغ مجموعها حد التواتر، وقد ذكر النووي[١٤٥] في كتابه رياض الصالحين باباً فيما ورد في ذلك، واقتصر على ذكر ثمانية أحاديث[١٤٦]، وهي معروفة في كتابه، وقد رأيت أن أورد غيرها إشارة مختصرة إلى ما على ذهني [من سواها] [١٤٧]، فمن ذلك حديث رد الشمس لعلي [عليه السلام][١٤٨]، بل روى الذهبي[١٤٩] في النبلاء[١٥٠] أن بعض الوعاظ شرع يتكلم في مناقب أمير المؤمنين- -[١٥١] فحجب الغيم الشمس، وكان ذلك في شدة البرد، فخاف الواعظ تفرق الناس، فقال على البديهة:

لاَ تَغْرُبِي يَا شَمْسُ حَتَّى يَنْتَهِي ... مَدْحِي لآلِ المصْطَفَى وَلِنَجْلِهِ

وَاثْنِيْ عِنَانَكِ إِن أَردتِ ثَنَاءهُم ... أَنَسِيتِ إِن كان الوقوف لأجله؟

إن كان للمولى رجوعك فَلْيكُنْ ... هذا الرُجــوعُ لِخَيْلِهِ وَلرَجْــلِهِ

قال: فطلعت الشمس من تحت الغيم، فخلعوا[١٥٢] عليه، إلى سائر ما لعلي -[عليه السلام] [١٥٣]- ولأهل بيته الكرام.

وفي الحدائق الوردية[١٥٤] من ذلك الكثير الطيب وموضعه معروف، فلا حاجة إلى التنبيه عليه، ولكن أنبّه على شيء مما في كتب الحديث؛ لكونه فيها متفرقاً لا يجمعه باب، فمن ذلك قصة أصحاب الأخدود، خرجها مسلم والترمذي من حديث صهيب[١٥٥][١٥٦]، وفيها عجبٌ عجيبٌ، ونبأ غريب، ذلك قصة أم إسماعيل في دعائها بوادي مكة، وظهور الملك لها وبحثه حتى ظهر الماء، وهو ماء زمزم، وفي الحديث قصة طويلة خرجها البخاري من حديث ابن عباس[١٥٧][١٥٨]، ومن ذلك حديث الصبيَّين المتكلمين في المهد، أحدهما: صاحب جريج الراهب[١٥٩]، خرجه البخاري[١٦٠] ومسلم من حديث أبي هريرة[١٦١][١٦٢]، ومن ذلك قصة أصحاب الغار الثلاثة الذين سدَّت الصخرة عليهم باب الغار، خرجاهُ من حديث ابن عمر بن الخطاب[١٦٣]، ومن ذلك قصة ذي الكفل[١٦٤] خرَّجها الترمذي عنه أيضاً[١٦٥]، ومن ذلك قصة الأقرع والأبرص والأعمى خرجاها من حديث أبي هريرة[١٦٦]، ومنها قصة المقترض ألف دينار خرَّجها [البخاري][١٦٧] [والحاكم[١٦٨]][١٦٩] في المستدرك، من حديثه أيضاً[١٧٠]، ومن ذلك

الرجل الذي يقتله الدجال فيحييه الله في الوقت، ثم يمنع منه الدجال[١٧١]، وهو صحيح فهذه من الكرامات، ومن خرق العادات، التي ليست بكرامةٍ أحاديثُ ابنِ صياد[١٧٢][١٧٣]،

وأحاديث الدجال[١٧٤]، بل يردُ على المعتزلة معارضتهم بالسحر، فإنه إذا جاز من الله التمكين منه، ولم يقدح ذلك في المعجزات، فأولى وأحرى أن لا تقدح الكرامات في المعجزات، بل الكرامات تؤيدها وتشهد بتصديق الأنبياء -عليهم السلام- والتمحل لتأويل جميع هذه الأدلة من اللجاج، نعوذ بالله منه.

تم بحمد الله منه، وحسن توفيقه وعونه، فله الحمد كثيراً، وذلك في يوم الأحد، ثاني عشر شهر رمضان المعظم، من شهور سنة (١٠٣٤) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتسليم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وسلم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج:

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى نتائج أهمها:

١-الإمام مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير يعد من أعلام علماء اليمن الذين قدموا للأمة الإسلامية مؤلفات علمية قيمة تتسم بالأصالة، وعمق الطرح، وقوة الحجة.

٢-سعى الإمام ابن الوزير في هذه الرسالة إلى استخراج مسائل مهمة من قوله تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ.... ﴾ (الجن: ٢٦ - ٢٨).

٣-رد الإمام ابن الوزير في هذه الرسالة على العلامة الزمخشري انكاره لكرامات الأولياء، وقد كان ذلك الرد مؤصلا علمياً؛ حيث استند فيه إلى أدلة الكتاب والسنة، وبين ذلك أحسن بيان وأوجزه.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

هوامش البحث:

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، (٨٥/٢).

(٢) المصادر في ترجمة المؤلف كثيرة جداً، نذكر منها: ترجمة الإمام الحافظ مُحَمَّد بن إبراهيم الوزير—خ-، مُحَمَّد بن عبد الله الوزير، ص١، تاريخ بني الوزير—خ-، أحمد بن عبد الله الوزير، ص٧٤، الجامع الوجيز بذكر وفيات العلماء ذوي التبريز — خ-، أحمد بن عبد الله الجنداري، ص١٩٤، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، السخاوي، (٢٧٢/٦)، مطلع البدور ومجمع البحور، ابن أبي الرجال، (١٣٨/٤)، طبقات صلحاء اليمن (المعروف بتاريخ البريهي)، عبد الوهاب البريهي، ص١٩، طبقات الزيدية الكبرى، يحيى الشهاري، (٨٩٦/٢)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، (٨٢/٢)،

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

(١١٦) يقصد به إسقاط الشيء لفظاً لا معنىً. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، ص٦٠٠.

(١١٧) قال الزركشي رحمه الله: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ ظَاهِرَةً، وَأَصْلُ الْمُحَدَّثِ عَنْهُ كَذَلِكَ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ ثَانِيًا أَنْ يُذْكَرَ مُضْمَرًا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالظَّاهِرِ السَّابِقِ". البرهان في علوم القرآن، (٤٨٤/٢).

(١١٨) في ب [إلا].

(١١٩) في (ب + ج) [علم].

(١٢٠) صرح ابن الوزير بهذه الفرقة، وهي: غلاة القدرية، وقولهم في ذلك: إن الله لا يعلم الغيب ولا يعلم إلا ما كان. ينظر: إيثار الحق على الخلق، ابن الوزير، ص٩٥، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، ابن أبي الخير العمراني، (٣٥١/٣).

(١٢١) زيادة من ج.

(١٢٢) [تجويزه] في ج.

(١٢٣) ساقطة من ب + ج.

(١٢٤) زيادة من ب.

(١٢٥) [يخص] في ج.

(١٢٦) أي الزمخشري.

(١٢٧) ينظر: الكشاف، (١٦٣/٧).

(١٢٨) البرهان: بَيَانٌ يَظْهَرُ بِهِ الْحَقُّ مِنْ الْبَاطِلِ. طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، عمر النسفي، ص١٣٤.

(١٢٩) الجنس: اسم دال على كثيرين مختلفين بالأنواع. التعريفات، الجرجاني، ص٧٨.

(١٣٠) يقصد به الزمخشري.

(١٣١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَٰذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَانظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾ (البقرة: ٢٥٩).

(١٣٢) عزير: رجل من بني إسرائيل، كان عبدا صالحاً حكيماً، لم يثبت أنه نبي، وإن كان المشهور أنه من أنبياء بني إسرائيل، كما قال ابن كثير رحمه الله في "البداية والنهاية" (٣٨٩/٢). وقد روى أبو داود (٤٦٧٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا أَدْرِي أَتُبَّعٌ لَعِينٌ هُوَ أَمْ لَا ؟ وَمَا أَدْرِي أَعُزَيْرٌ نَبِيٌّ هُوَ أَمْ لَا ؟). وصححه الألباني في صحيح أبي داود، برقم، (٤٦٧٤)، (١٧٤/١٠)، وقد رجح أبو حيان عدم نبوته. ينظر: الدر المنثور، السيوطي، (٢٦/٢)، البحر المحيط، (٦٣٣/٢).

(١٣٣) زيادة من ب.

(١٣٤) زيادة من ج.

(١٣٥) ساقط من ب.

(١٣٦) في ب [تعالى].

(١٣٧) في ب [لعلهم].

(١٣٨) قال ابن تيمية: "وأما الفرق بين المعجزة والكرامة، فلا يفترقان في جواز العقل إلا بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة، ووقع الكرامة دون ادعاء النبوة". الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ص٦١.

(١٣٩) ما بين المعقوفتين ساقط من ب.

(١٤٠) طالوت بن قيش بن أفيل بن صارو بن تحورت بن أفيح بن أنيس بن بنيامين بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الخليل عليه السلام. ينظر: البداية والنهاية، ابن كثير، (٨/٢)،

(١٤١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ۚ قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ ۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ ۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٤٧﴾ ﴾ (البقرة: ٢٤٧).

(١٤٢) زيادة من ب.

(١٤٣) الإرهاص: إحداث أمر خارق للعادة دال على بعثة نبي قبل بعثته. التعريفات، ص١٦.

(١٤٤) في (ب + ج) [مصدقيهم].

(١٤٥) يحيى بن شرف بن مري النووي، الشافعي، أبو زكريا، علامة بالفقه والحديث. ولد بنوى سنة(٦٣١هـ) ووفاته بها سنة (٦٧٦هـ). له مصنفات كثيرة، منها: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، رياض الصالحين، تهذيب الأسماء واللغات، وغيرها. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، (٣٩٦/٨)، طبقات الشافعيين، ابن كثير، ص٩٠٩.

(١٤٦) بوب الإمام النووي في كتابه رياض الصالحين باباً سماه: باب كرامات الأولياء وفضلهم، وذكر فيه -كما قال الإمام ابن الوزير- ثمانية أحاديث، ينظر: رياض الصالحين، ص٤٢٠.

(١٤٧) ساقط من ب.

(١٤٨) يشير إلى حديث أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُوحَى إِلَيْهِ، وَرَأْسُهُ فِي حِجْرِ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمْ يُصَلِّ الْعَصْرَ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلَّيْتَ يَا عَلِيُّ؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ فِي طَاعَتِكَ، وَطَاعَةِ رَسُولِكَ، فَارْدُدْ عَلَيْهِ الشَّمْسَ» ، قَالَتْ أَسْمَاءُ: فَرَأَيْتُهَا غَرَبَتْ، ثُمَّ رَأَيْتُهَا طَلَعَتْ بَعْدَ مَا غَرَبَتْ. أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار، (٨/٢)، والجوزقاني في الأباطيل والمناكير، (٣٠٣/١)، وابن الجوزي في الموضوعات، (١١٩/٢)، جميعهم من طريق فاطمة بنت الحسين عن أسماء بنت عميس، قال الجوزقاني على إثره: "حديث منكر مضطرب"، وقال ابن الجوزي عنه: "هذا حديث موضوع بلا شك، وقد اضطرب الرواة فيه...)، وأطال في بيان اضطراب رواته، ثم قال: (ومن تغفيل واضع هذا الحديث أنه نظر إلى صورة فضيلة، ولم يتلمح إلى عدم الفائدة؛ فإن صلاة العصر بغيبوبة الشمس صارت قضاء، فرجوع الشمس لا يُعيدها أداء)، وقال الذهبي في تلخيص الموضوعات، ص١١٨: "أسانيد حديث رد الشمس لعلي ساقطة ليست بصحيحة"، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة، (٣٩٨/٢).

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

الله-ﷺ- في كل وقت على ملء بطنه، توفي سنة (٥٩هـ). ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ص٣٥، أسماء من يعرف بكنيته، أبو الفتح الموصلي، ص٦١، معرفة الصحابة، أبو نعيم، (١٨٤٦/٤).

(١٦٢) صحيح البخاري، برقم، (١٤٥٥)، (٤٤٠/٢)، وصحيح مسلم، برقم، (٢٥٥٠)، (١٩٧٦/٤).

(١٦٣) صحيح البخاري، برقم، (٢٢٧٢)، (٩١/٣)، وصحيح مسلم، برقم، (٢٧٤٣)، (٢٠٩٩/٤).

(١٦٤) ذو الكفل، قيل: اسمه شبر، ويقال: بشر بن أيوب النبي –عليه السلام– ويقال: إن ذا الكفل هو إلياس، ويقال يوشع، ويقال: اليسع. وتنبأه الله بعد أبيه أيوب. تاريخ دمشق، ابن عساكر، (٣٧٠/١٧)، سلم الوصول إلى طبقات الفحول، حاجي خليفة، (٩٩/٢).

(١٦٥) سنن الترمذي، برقم، (٢٤٩٦)، (٢٣٩/٤)، والحديث ضعفه الألباني، في السلسلة الضعيفة، برقم، (٤٠٨٣)، (٨٣/٩).

(١٦٦) صحيح البخاري، برقم، (٣٤٦٤)، (١٧١/٤)، وصحيح مسلم، برقم، (٢٩٦٤)، (٢٢٧٥/٤).

(١٦٧) زيادة من ج.

(١٦٨) الإمام الحافظ الكبير، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه بن نعيم، الحاكم النيسابوري، صاحب التصانيف، ولد سنة (٣٢١ هـ)، وتوفى سنة (٤٠٥ هـ) ، صنف كتبا كثيرة، منها: تاريخ نيسابور، المستدرك على الصحيحين، تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، وغيرها. ينظر: طبقات الشافعية، (١٩٣/١)، المغني في الضعفاء، الذهبي، (٦٠٠/٢)، النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي، (٢٣٨/٤).

(١٦٩) ساقطة من ج.

(١٧٠) صحيح البخاري، برقم، (٧٨)، (٤٩/١)، ولم أجده في المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم.

(١٧١) يشير إلى حديث أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– حَدِيثًا طَوِيلًا عَنِ الدَّجَّالِ، فَكَانَ فِيمَا حَدَّثَنَا بِهِ أَنْ قَالَ: (يَأْتِي الدَّجَّالُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَدْخُلَ نِقَابَ المَدِينَةِ، بَعْضَ السِّبَاخِ الَّتِي بِالْمَدِينَةِ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ يَوْمَئِذٍ رَجُلٌ هُوَ خَيْرُ النَّاسِ، أَوْ مِنْ خَيْرِ النَّاسِ، فَيَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّكَ الدَّجَّالُ، الَّذِي حَدَّثَنَا عَنْكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَهُ، فَيَقُولُ الدَّجَّالُ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ هَذَا، ثُمَّ أَحْيَيْتُهُ هَلْ تَشُكُّونَ فِي الأَمْرِ؟ فَيَقُولُونَ: لاَ، فَيَقْتُلُهُ ثُمَّ يُحْيِيهِ، فَيَقُولُ حِينَ يُحْيِيهِ: وَاللَّهِ مَا كُنْتُ قَطُّ أَشَدَّ بَصِيرَةً مِنِّي اليَوْمَ، فَيَقُولُ الدَّجَّالُ: أَقْتُلُهُ فَلاَ أُسَلَّطُ عَلَيْهِ). صحيح البخاري، برقم، (١٨٨٢)، (٢٢/٣)، صحيح مسلم، برقم، (٢٩٣٨)، (٢٢٥٦/٤).

(١٧٢) يقال له: ابن صائد، وابن صياد، واسمه: صافي، أو صاف، أو عبد الله، (كلها وردت في الأحاديث)، وهو من يهود المدينة، عاش في زمن النبي –صلى الله عليه وسلم، وحينذاك كان يناهز الاحتلام، وعاش بين الصحابة مسلماً إلى أن فقدوه يوم الحرة. وقد أنجب ابناً من كبار التابعين، وهو عمارة بن عبد الله بن صائد، روى عنه مالك رحمه الله، وغيره وابن صائد أسلم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم، فهو تابعي، له رؤية هذا على قول من يرى أنه ليس الدجال، كما سيأتي تفصيل ذلك. ولقد كانت الشكوك تدور حول ابن صيّاد، هل هو الدجال أم لا؟ قال النووي: "قال العلماء: وقصته مشكلة، وأمره مشتبه في أنه هل هو المسيح الدجال المشهور أم غيره؟ ولا شك في أنه دجال من الدجاجلة، وظاهر الأحاديث أن النبي –صلى الله عليه وسلم– لم يوح إليه بأنه المسيح الدجال ولا غيره، وإنما أوحي إليه بصفات الدجال،

وكان في ابن صياد قرائن محتملة، فلذلك كان النبي -صلى الله عليه وسلم- لا يقطع بأنه الدجال ولا غيره. ينظر: شرح صحيح مسلم، النووي، (٤٦/١٨)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، (٣١/٦).

(١٧٣) يشير إلى حديث ابْن عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِي رَهْطٍ قِبَلَ ابْنِ صَيَّادٍ، حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ عِنْدَ أُطُمِ بَنِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الحُلُمَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ: «تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟»، فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الأُمِّيِّينَ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟ فَرَفَضَهُ، وَقَالَ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ»، فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا تَرَى؟» قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُلِّطَ عَلَيْكَ الأَمْرُ» ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا» فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ، فَقَالَ: «اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ» فَقَالَ عُمَرُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلاَ خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ». صحيح البخاري، برقم، (١٣٥٤)، (٩٣/٢)، صحيح مسلم، برقم، (٢٩٣٠)، (٢٢٤٤/٤).

(١٧٤) صحيح البخاري، برقم، (١٨٨٢)، (٢٢/٣)، صحيح مسلم، برقم، (٢٩٣٨)، (٢٢٥٦/٤).

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين الجورقاني، ت: عبد الرحمن الفريوائي، دار الصميعي، الرياض، السعودية، مؤسسة دار الدعوة، الهند، ط: الرابعة، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.
- أخبار أبي حنيفة وأصحابه، الحسين بن علي الصَّيْمَري الحنفي، عالم الكتب – بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- إخبار العلماء بأخبار الحكماء، علي بن يوسف بن إبراهيم القفطي، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، مُحَمَّد بن يوسف، أبو حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان مُحَمَّد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.
- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، مُحَمَّد بن علي الشوكاني، ت: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- أساس البلاغة، محمود بن عمر الزمخشري، ت: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله بن عبد البر، ت: علي مُحَمَّد البجاوي، دار الجيل – بيروت ، ط: الأولى، ١٤١٢هـ .

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ

المسائل المستخرجات من سورة الجن الآيات (٢٦ - ٢٨). ـــــــ